جمهورية مصر العربية
الجهاز المركزي للمحاسبات
إدارة مراقبة حسابات الاتصالات

الموضوع	التاريخ	الرقم
تقرير	٢٠٢٤/٣/٣	١٧٣

السيد الدكتور المهندس / رئيس مجلس الإدارة

الشركة المصرية للاتصالات

تحية طيبة وبعد ،،،

أتشرف بأن أرفق لسيادتكم تقرير مراقب الحسابات عن القوائم المالية المستقلة للشركة المصرية للإتصالات عن السنة المنتهية في ٢٠٢٣/١٢/٣١ .

برجاء التفضل بالإحاطة والتنبيه بإتخاذ اللازم.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،،،

تحريراً في: ٣ / ٣ /٢٠٢٤

القائم بعمل الوكيل الأول

مدير إدارة

" محاسبة / نبيله محروس حلمى "

وارد
الإدارة العامة لمراقبي الحسابات
رقم ١١٧ تاريخ ٢٤/ ٣ /٢٠٢٤

جمهورية مصر العربية
الجهاز المركزى للمحاسبات
إدارة مراقبة حسابات الإتصالات

تقريـــر مراقب الحسابات
عن القوائم المـــالية المستقلة
للشركة المصرية للإتصالات فى ٢٠٢٣/١٢/٣١

إلى السادة / مســاهمي الشركة المصرية للإتصالات

راجعنا القوائم المالية "المستقلة " المرفقة للشركة المصرية للإتصالات " شركة مساهمة مصرية " خاضعة لأحكام القانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية والمتمثلة في قائمة المركز المالى وقائمة الدخل والدخل الشـامل و التدفقات النقدية والتغير في حقوق الملكية عن السنة المالية المنتهية في ٢٠٢٣/١٢/٣١ وملخصاً للسياسات المحاسبية الهامة وغيرها من الإيضاحات.

مسئولية الإدارة عن القوائم المالية

هذه القوائم المالية مسئولية إدارة الشركة فالإدارة مسئولة عن إعداد وعرض القوائم المالية عرضا عادلا وواضحا وفقا لمعايير المحاسبة المصرية وفي ضوء القوانين المصرية السارية وتتضمن مسئولية الإدارة تصميم وتنفيذ والحفاظ على رقابة داخلية ذات صلة بإعداد وعرض قوائم مالية عرضا عادلا وواضحا خاليا من أي تحريفات هامة ومؤثرة سواء ناتجة عن الغش أو الخطأ كما تتضمن هذه المسئولية إختيار السياسات المحاسبية الملائمة وتطبيقها وعمل التقديرات المحاسبية الملائمة للظروف.

مسئولية مراقب الحسابات

تنحصر مسئوليتنا في إبداء الرأي على هذه القوائم المالية في ضوء مراجعتنا لها وقد تمت مراجعتنا وفقا لمعايير المراجعة المصرية وفي ضوء القوانين المصرية السارية وتتطلب هذه المعايير تخطيط وأداء المراجعة للحصول على تأكد مناسب بأن القوائم المالية خالية من أية أخطاء هامة ومؤثرة وتتضمن أعمال المراجعة أداء إجراءات للحصول على أدلة مراجعة بشأن القيم والإفصاحات في القوائم المالية وتعتمد الإجراءات التي تم إختيارها على الحكم الشخصي للمراقب ويشمل ذلك تقييم مخاطر التحريف الهام والمؤثر في القوائم المالية سواء الناتج عن الغش أو الخطأ ولدى تقييم هذه المخاطر يضع المراقب في إعتباره الرقابة الداخلية ذات الصلة بقيام المنشأة بإعداد القوائم المالية والعرض العادل والواضح لها وذلك لتصميم إجراءات مراجعة مناسبة للظروف ولكن ليس بغرض إبداء رأي على كفاءة الرقابة الداخلية في المنشأة (فيما عدا ما سيرد لاحقا بهذا الشأن) ، وتشمل عملية المراجعة أيضا تقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية والتقديرات المحاسبية الهامة التي أعدت بمعرفة الإدارة وكذا سلامة العرض الذي قدمت به القوائم المالية .

وأننا نرى أن أدلة المراجعة التي قمنا بالحصول عليها كافية ومناسبة وتعد أساسا مناسبا لإبداء رأينا على القوائم المالية فيما عدا ما تم إدراجه في الفقرات التالية.

أساس إبداء الرأى المتحفظ:

فى ضوء فحصنا للقوائم المالية والمعلومات والبيانات التى أمكن الحصول عليها **نشير إلى ما يلى:-**

١- مخالفة الشركة لأحكام المادة ١٨٩ من اللائحة التنفيذية لقانون الشركات المساهمة رقم ١٥٩لسنة١٩٨٩ بشأن عدم قيام الشركة بإعداد الميزانية وحساب الأرباح والخسائر وتقرير مجلس الادارة خلال شهرين على الأكثر من إنتهاء السنة المالية ، حيث لم ترد القوائم المالية المعتمدة لإدارة مراقبة الحسابات فى المواعيد القانونية .

٢- لم تقم الشركة بإعادة تقييم بعض التزاماتها التعاقدية بالعملات الأجنبية والمستحقة للغير بحسابي دائنو شراء أصول ثابتة، وموردين وفقاً لسعر الصرف المعلن في ٢٠٢٣/١٢/٣١ والتي بلغ ما أمكن حصره منها نحو ٦٤.٣ مليون جليه كفروق عملة على بعض العقود (١/٢٠١٦/٢١١، ١/٢٠١٧/٢١١، ١١/٢٠١٩/٢١١، ١٢/٢٠١٦/٢١١) بالمخالفة لمعيار المحاسبة المصري رقم ١٣ الخاص بأثبات التغيرات فى أسعار صرف العملات الأجنبية، وكذا معيار رقم ١٠ الأصول الثابتة واهلاكاتها ما لذلك من أثر علي تكلفة الأصول، ومصروف الإهلاك، وكذا التزامات الشركة.

وقد تضمن حساب الأصول الاخرى – رخصة الترددات – نحو ٣.٨ مليون جنيه بالزيادة نتيجة الخطأ فى حساب فروق العملة تطبيقا لقراررئيس مجلس الوزراء رقم ١٥٦٨ لسنة ٢٠٢٢ بشان تعديل بعض أحكام معايير المحاسبة المصرية فيما يخص معالجة فروق العملة.

٣- لم نواف بالشهادات السلبية للأراضي والمباني المملوكة للشركة للتحقق من عدم وجود أي قيود قانونية على تلك الأراضي والمباني لما لذلك من أهمية للحفاظ على ممتلكات الشركة.

٤- تضمين حسابات الأصول الثابتة نحو ١.٨٣٤مليار جنيه قيمة ما أمكن حصره من أراضى تبين بشأنها ما يلي

- نحو١.٣مليارجنيه قيمة بعض أراضي تخصيص (بثمن وبدون ثمن) ونزع ملكية ـ صدر بشأنها العديد من الفتاوى من مجلس الدولة ومفادها عدم ملكية الشركة لتلك الأراضي وأنها ستظل مملوكة للدولة ولا تدخل ضمن أصول الشركة ولا يجوز لها التصرف فيها.

وقد أفادت الشركة بردها على تقاريرنا السابقة بأنها بدأت في إتخاذ إجراءات قانونية لمزيد من التأكيد على ملكيتها للأراضي المُشار إليها إلا أنه وحتى تاريخه لم نقف على ما أنتهت اليه هذه الإجراءات ونتائجها أو الإفصاح عنها والمستندات المؤيدة لها.

- نحو٥١٣.٦ مليون جنيه قيمة ما أمكن حصره من المطالبات الواردة من الجهات الحكومية بقيمة الأراضي وحق الإنتفاع ضمن أصول الشركة ببعض القطاعات (أسكندرية ووجه بحري– أسيوط – قطاعى وسط وشرق الدلتا)، ولم نقف على أسباب توقف الشركة عن سداد العديد من تلك المطالبات مما حدا ببعض الجهات إلى رفع دعاوى طرد ضد الشركة ومازالت متداولة بالقضاء.

- نحو ٢٠.٨ مليون جنيه قيمة ما أمكن حصره من تعديات على بعض الأراضى مرفوع بشأن بعضها دعاوى قضائية ما زالت متداولة بالقضاء حتى ٢٠٢٣/١٢/٣١ تتمثل في:-

أ- نحو ١٥.٨مليون جنيه القيمة المقدرة من عام ١٩٩٨ للأرض التي تعدي عليها حي شرق مـــــــــدينة شبين الكوم بمحافظة المنوفية.

ب- نحو ٥ مليون جنيه تكلفة شراء أرض الطوابق المشتراه منذ عام ٢٠٠٧ بشارع فيصل بمحافظة الجيزة والتى صدر بشأنها حكم المحكمة الصادر فى الاستئناف رقم ٦١٩٢ لسنة ١٣٣ ق بجلسة ٢٠١٨/٦/٢٧ بمحو وشطب العقد المشهر لأرض الطوابق وتسليم الأرض وما عليها من مبان للمدعين" وقامت الشركة بإستئناف الحكم بدعوى رقم ١٦٤٣٤ لسنة ٨٨ ق بشقيه المستعجل والموضوعي إلا أن محكمة النقض رفضت الشق المستعجل بوقف تنفيذ الحكم ولم يبت حتى تاريخه فى الشق الموضوعى، مما ترتب عليه خسارة الشركة للأرض ويرجع ذلك فى الأساس إلى عدم إستخدام الشركة حقها القانونى الذى كفلته لها المادتين ٩٦٨، ٩٦٩ من القانون المدنى بإبداء طلب اكتساب ملكية الأرض بالتقادم في محكمة أول درجة ، وعندما أبدت الشركة طلبها في محكمة الإستئناف لم تنظر اليه المحكمة وذلك استناداً للمادة ٢٣٥ من قانون المرافعات والتي تفيد "عدم

قبول المحكمة بطلبات جديدة في الاستئناف وتحكم المحكمة من تلقاء نفسها بعدم قبولها" مما يعد مخالفة مهنية جسيمة وفقا لحيثيات حكم محكمة الاستئناف.

هذا ولم تقم الشركة بالإفصاح ضمن الإيضاحات المتممة للقوائم المالية حتى٢٠٢٣/١٢/٣١ عن وجود أية قيود على ملكية الأراضى وقيمة هذه القيود بالمخالفة للبنـــد رقم (٧٤ ـ أ) من معيار المحاسبة المصري رقم (١٠) الأصول الثابتة وإهلاكاتها، بالرغم من وجود العديد من القيود على الأراضي منها على سبيل المثال (إلغاء التخصيص الصادر للشركة لبعض الأراضي نتيجة عدم إلتزامها ببناء السنترالات في المواعيد المحددة)، فضلا عن عدم صحة ما ورد بإقرارات الإدارة الصادرة عن الشركة فى هذا الشأن.

٥- لم تقم الشركة بدراسة ومراجعة الأعمار الإنتاجية للأصول الثابتة بالمخالفة لما يقضى به معيار المحاسبة المصري رقم (١٠) الأصول الثابتة وإهلاكاتها و بلغت الأصول المهلكة دفترياً وما زالت تعمل بنحو ١٢.٠٤٦ مليار جنيه وفقاً لما تم الإفصاح عنه بالإيضاحات المتممة في ٢٠٢٣/١٢/٣١.

٦- لم تتضمن الأصول الثابتة نحو ١.٦٢٣مليار جنيه قيمة المبالغ المنصرفة على مشروع إنشاء نادي الشركة بالمعادي بموجب تعاقدات مع بعض الجهات والمدرجة بحساب مشروعات تحت التنفيذ علي الرغم من التشغيل التجريبي للنادي بتاريخ ٢٠٢٣/١١/٣٠ وفقاً لما جاء برد الشركة علي تقريرنا في ٢٠٢٣/٩/٣٠ الوارد بتاريخ ٢١ /٢/ ٢٠٢٤ وقد تبين بشأن ذلك :

- عدم تقنين وضع أرض النادي والمخصصة للشركة من مصلحة الأملاك الأميرية لإقامة محطة لاسلكية عليها منذ عام ١٩٥٥.
- تحمل الشركة نحو ٣٤٠ مليون جنيه علاوات أسعار وذلك عن الأعمال التي تمت بعد ٢٠٢٢/٩/٢٧.
- قيام الشركة المصرية للإتصالات بالتعاقد مع شركة تى إى للإستثمار الرياضى (المملوكة للشركة بنسبة ٩٩.٩٩%) يحق، بموجبه للأخيرة الإنتفاع بأرض النادى وقامت من خلاله بإبرام عقد إدارة وتشغيل وتسويق وإشراف على النادى مع إحدى الشركات فى٢٠٢٣/٦/١٨ ولمدة ٧ سنوات وتم صرف أتعاب لها بنحو ٣.٦ مليون جنيه بموجب محضر بدء الأعمال المؤرخ فى ٢٠٢٣/٣/١ وهو تاريخ سابق عن تاريخ التعاقد المشار إليه بعاليه، فضلاً عن عدم الإفصاح ضمن الإيضاحات المتممة للقوائم المالية عن تعاملات الشركة مع الشركة المذكورة بالمخالفة لما يقضي به معيار المحاسبة المصري رقم (١٥) الأطراف ذات العلاقة.

٧- ما زالت الأصول تتضمن قيمة مسارات الكوابل النحاسية الغير صالحة للإستخدام بلغ ما أمكن حصره منها نحو ٢٣٨ مسار بمنطقتى المنوفية والقليوبية حتي ٢٠٢٣/١٢/٣١ حيث أفادت لجان السحب أن تلك المسارات غير صالحة للإستخدام، ولم تتخذ الشركة أية إجراءات بشأن الكوابل التى تم فصل الخدمة عنها الأمر الذى سهل سرقة العديد من هذه الكوابل، فضلا عن عدم استبعاد قيمة البطاريات التي تم سرقتها من بعض وحدات MSAN من حسابات الأصول الثابتة بلغ ما أمكن حصرة منها عدد ٤١٣٠ بطارية مسروقة، وعدد ١٦٧مخردة، ونشير في هذا الصدد إلي ضرورة دراسة جدوي التأمين علي الكوابل النحاسية التي لم يتم إحلالها حفاظاً علي ممتلكات الشركة، وإجراء التسويات اللازمة بشأن البطاريات المسروقة والمخردة .

٨- عدم صحة ما تم إضافته علي حساب الأصول الثابتة بنحو ٤٤٧.٧ مليون جنيه تبين بشأنه.

- نحو ٤٠٠ مليون جنيه قيمة مهمات تخص مشروع الداتا سنتر - تحملت عنه الشركة نحو ٢٦.٦٧مليون جنيه مصروف إهلاك – علي الرغم من أن تاريخ الموافقة علي تنفيذ المشروع في ٢٠٢٣/١٢/٢٦ ولم يتم توريد وتركيب وتشغيل تلك المهمات عام ٢٠٢٣.

- نحو ٤٧.٧ مليون جنيه بند أنظمة مساندة للعمل علي الرغم من وجود ملاحظات للجنة الفحص والاستلام علي أعمال توريد وتركيب أنظمة مراقبة كاميرات بعض مخازن الشركة المتمثلة في عدم التزام المورد بالمواصفات الفنية، أصول الصناعة والتكشيف عن مسارات الأنظمة، مما له من أثر علي سلامة وأمان الأصل والخدمات المقدمة وكذا مصروف الإهلاك.

٩- عدم تضمين حساب الأصول الثابتة في ٢٠٢٣/١٢/٣١ نحو ٨٢٠.٢ مليون جنيه قيمة أصول مهيئة للتشغيل وما لذلك من أثر علي حساب الإهلاك وذلك بالمخالفة للفقرة رقم (٥٥) من المعيار رقم (١٠) من معايير المحاسبة المصرية، تتمثل في :

- نحو ٧٣٦مليون جنيه قيمة المشروعات التي تم تنفيذها ودخولها الخدمة وتشغيلها، منها نحو ٣١٠ مليون جنيه قيمة تراخيص وخدمات ودعم فني تخص الفترة من سبتمبر ٢٠٢٢ حتي سبتمبر٢٠٢٣ عن العقد رقم (٨ /٢٠١٦/٢١١) **Add**٤.

- نحو ٥٨ مليون جنيه قيمة توريد أجهزة الشبكة الفقرية لمشروع **IP core** وتم سداد مستحقات شركة الجيزة بالكامل عن العقد (٣٩/٢٠٢٠/٢١١) لأعمال**Pos**١ **&Pos**٣ ومن أمثلتها مبني سنترال رمسيس الذي تم تهيئته للتشغيل في ٢٠٢٣/٧/٢٧، والذي مازال مدرج بالأرصدة المدينة.

- نحو ٢.٣مليون جنيه قيمة الدعم الفني لأجهزة شبكات المحمول والمسددة بالكامل لشركة نوكيا عن العقد (١٢/٢٠١٦/٢١١) والتي مازالت بالأرصدة المدينة.

- نحو ١.٩ مليون جنيه قيمة عدد ٤٠٠ ماكينة تصوير منذ ٢٠١٩ ومازالت بالأرصدة المدينة الأخري.

- نحو٢٢مليون جنية قيمة أرض ومبنى سوفي سات بمدينة العبور والتي مازالت مدرجة بحساب مشروعات تحت التنفيذ علي الرغم من رد الشركة علي تقريرنا في ٢٠٢٣/٩/٣٠ بأن الأرض والمبني تم تأجيره واستغلاله.

١٠- عدم استغلال الشركة لبعض أصولها في الأغراض المخصصة لها مما أضاع عوائد استثمار تلك الأصول حيث مازال حساب مشروعات تحت التنفيذ متضمن نحو ٢٦.٦ مليون جنيه قيمة بعض أراضي ومباني مقامه عليها ولم يتم إبرام عقود بشأنها، ومنها أرض المعراج بنحو ٦ مليون جنيه التي صدر قرار من محافظة القاهرة في ٢٠١٩/٣/١٦ بإلغاء قرار التخصيص وتم رفع دعوى قضائية بشأنها ورفض الدعوي بالقضاء الإداري لمجلس الدولة وفقاً لرد الشركة الوارد لنا في ٢٠٢٤/٢/٢٨، ومازال رد الشركة متكرر بأنه جارى الفحص مع الجهات المختصة وعمل التسويات اللازمة.

١١- إستمرار ضعف نظام الضبط الداخلي لمنظومة المخازن بالشركة، وكذا ضعف الترابط والتنسيق بين إدارات الشركة المختلفة المعنية بالمخزون، مما ترتب عليه تأخر تسجيل بعض حركات الإضافة والصرف لفترات طويلة ترجع إلى عام ٢٠١٨، الأمر الذي أدي الي إظهار أرصدة المخزون والحسابات المرتبطة على غير حقيقتها ومن مظاهر ذلك ما يلي -

- نحو٢٠٨ مليون جنيه قيمة عقود تم ورود مشمولها للمخازن الفرعية (قطع غيار) خلال السنوات السابقة يرجع بعضها لعام ٢٠١٨ ومازالت مدرجة بحساب الإعتمادات المستندية.

- لم يتضمن رصيد المخزون نحو ٤٢٤.٣ مليون جنيه بما يعادل نحو ١٢.٤٧٨مليون يورو في ٢٠٢٣/١٢/٣١ قيمة توريد مهمات الجزء الأول من أجهزة وحدات Msan من شركة هواوي وفقاً

للعقد رقم (PO١٤ ١/٢٠١٦/٢١١)، بالرغم من أن التوريد تم بتاريخ ٢٠٢٣/٨/٢٣ بموجب أذون إضافة غير مقيمة.

- تحمل الشركة نحو٦٣٢.٣ مليون جنيه كفروق عملة وفروق أسعار بعض المواد الخام والمهمات لبعض التعاقدات وأوامر التوريد نتيجة التأخر في الإجراءات علي النحو التالي:

أ- نحو ٦٢٢.٦ مليون جنيه لتأخر الشركة في البت في إجراءات التعاقد وإصدار أوامر التوريد للموردين وعدم الدقة في تحديد احتياجات الشركة مما ترتب عليه تكبد الشركة لفروق نتيجة زيادة أسعار المواد الخام، والمهمات و التغير في سعر صرف العملات الأجنبية، فضلا عن الاضطرار لتوفير اصناف بديلة بتكلفة اعلى لضيق الوقت المتبقى للتنفيذ، وذلك عن العقود أرقام (٦/٢٠٢٠/٤٢١ ، ١/٢٠١٦/٢١١، ٣/٢٠٢٢/٢٤١).

ب- نحو ٩.٧ مليون جنيه كفروق عملة لتأخر الشركة في سداد التزاماتها عن العقدين (٧/٢٠٢٢/٢٤١، ٢/٢٠٢٢/٢١١).

- وجود نحو٤٩.٥ مليون جنيه ونحو ١٤٥.٦ مليون جنيه على الترتيب فروق بالنقص وبالزيادة لبعض الأصناف بين الرصيد الفعلي والرصيد الدفتري ببعض قطاعات الشركة " قطاع النظم" نتيجة التأخير فى تسوية الإيصالات المؤقتة وتوفير المستندات الخاصة بالصرف والإضافة للمخازن.

- عدم تحميل قيمة المخزون بنحو ٦٤.٣٥ مليون جنيه قيمة قطع غيار تم استلامها وفحصها ودخولها المخازن الفرعية، منها قيمة بعض الاصناف الموردة من شركة رايا للنظم عن العقد (٤/٢٠٢٢/٢١١) والتي تم استلامها ودخولها مخزن الحاسب الآلي – بعين شمس- خلال الربع الأخير من عام ٢٠٢٣، وكذا قيمة قطع غيار الواردة لبعض عقود وأوامر التوريد مع شركتي الدولية السعودية، هواوي حيث تم الاستلام والتوريد للمخازن الفرعية و التي مازالت مدرجة بالخطأ بحساب الارصدة المدينة الأخري.

- تم تخفيض قيمة المخزون بنحو٧٩.٦٤٥ مليون جنيه يمثل تكلفة المخزون الراكد بالمخازن الرئيسية وقد تم تقييمه طبقا لأسس زمنية ونسب مئوية بالمخالفة لمعيار المحاسبة المصري رقم (٢) المخزون .

- ما زال رصيد حساب المخزون يتضمن مهمات تحت الفحص فى ٢٠٢٣/١٢/٣١ بنحو ١.٥ مليون جنيه تتمثل في (المهمات الخاصة بمؤتمر شرم الشيخ عقد ٥/٢٠١٦/٢١١، ومهمات عقدي ٧/٢٠١٨/٣٤٢، ٥/٢٠١٦/٢٠٠، PO٣) وهي أخطاء فى معالجات محاسبية سبق للشركة القيام بها ولم يتم تصويبها حتى تاريخه، فضلاً عن تضمين حساب موردين قصيري الأجل "محلي" بنحو ٠.٨ مليون جنيه بمسمي "مخزن مهمات وعدد تحت الفحص" منذ عام ٢٠٠٧، ولم يتم البت فيها حتي تاريخه.

- نحو ٥.٨٩٨ مليون جنيه ضمن المخزون قيمة عدد (٦٧٧٨عدة تليفون) تم شراؤها في٢٠٢٠/١١/٢٤ خاصة بمشروع تأمين الصاغة دون وجود إتفاقيات ملزمة في هذا الشأن، ولم يتم بيعها لمحلات الصاغة لتوقف المشروع الأمر الذي ترتب عليه تحمل الشركة نحو١٤مليون جنيه قيمة عدد التليفون وما يخصها من أجهزة بالسنترالات دون الاستفادة منها.

١٢- لم نواف بما يفيد قيام الشركة بإعداد وإرسال المصادقات لبعض أرصدة العملاء والأرصدة المدينة والدفع المقدم والأرصدة الدائنة فى ٢٠٢٣/١٢/٣١ للتحقق من صحة تلك الأرصدة فى ذات التاريخ ، على الرغم من طلبها أكثر من مرة وأخرها بخطابنا في فبراير٢٠٢٤.

١٣- بلغ رصيد العملاء بنحو ٧.٧٥٢مليار جنيه([1]) – بعد خصم مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة – بنحو ٢.٥٦٥مليار جنيه، وقد تضمن بعض المبالغ تبين بشأنها ما يلي:

- نحو ٧ مليار جنيه مستحقة علي عملاء (خارج مصر – مقاصة - دوائر داخل مصر) ولم نواف بالأسس التى تم الإعتماد عليها فى تسعير بعض الخدمات المقدمة للعملاء على الرغم من مخاطباتنا المتكررة وأخرها خطابنا بتاريخ ٢٠٢٤/١/٢٧ للتحقق من صحة أرصدة العملاء والإيرادات.

- نحو٦٤٦ مليون جنيه علي بعض العملاء خارج مصر متوقفة يرجع تاريخ بعضها لعام ٢٠٠٠ ونشير إلى عدم قيام الشركة بتقييم تلك الأرصدة علي سعر الصرف في ٢٠٢٣/١٢/٣١ بالمخالفة لمعيار المحاسبة المصرية رقم ١٣ الخاص بأثار التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية .

- نحو١٩٠ مليون جنيه قيمة المتبقى من مديونية الهيئة العامة للطرق والكبارى عن الاعمال التى قامت بها الشركة خلال عامي ٢٠١٧، ٢٠٢٢لترحيل ونقل الكابلات المتعارضة بالطرق الجديدة.

- نحو ٣٥ مليون جنيه طرف العميل الهيئة العامة للطرق والكباري والخاصة بالأعمال المنفذة لخدمة الطرق الإستراتيجية منذ عام ٢٠١٤، ولم يعترف بها العميل ضمن التسوية التي تمت معه خلال عام ٢٠٢٠.

١٤- وجود بعض أوجه القصور في نظم الضبط الداخلي بشأن منظومة العملاء والإيرادات، نتيجة ضعف الترابط بين القطاع المالي والتجاري بالشركة الأمر الذي ترتب عليه وقائع ذات مخاطر عالية ومن مظاهر ذلك ما يلى :

أ- إتباع الشركة للأساس النقدي لعملاء المجتمعات المغلقة بالمخالفة لمعايير المحاسبة المصرية فى هذا الشأن الأمر الذي أظهر حسابات العملاء والإيرادات على غير حقيقتها.

ب- بلغ إجمالي متحصلات العملاء المدرجة بالأرصدة الدائنة (تحويلات حكومية – دائنوعملاء خدمات إتاحة تكميلية للغير، عملاء دائنة) نحو٢٨٦ مليون جنيه ولم يتم تسويتها برصيد العملاء (المدين) الخاص بهذه المبالغ والتي يرجع تاريخ بعضها لعام ٢٠١٦.

ج- عدم قيام الشركة بفرض غرامات التأخير المنصوص عليها بالعقود بالرغم من تأخر بعض العملاء عن سداد المستحقات.

د- استمرار إنفراد قطاع المشغلين بالتحاسب مع عملاء المحمول ودوائر بنظام الـ I R U وإنحصار دور الإدارة المالية في قيد المعاملات المالية فقط ، وذلك بالمخالفة لقواعد الرقابة الداخلية على أعمال العملاء والإيرادات.

ونشير إلى أن رد الشركة على تقاريرنا السابقة بأنه" تم تشكيل لجنة لفحص أرصدة العملاء وأنه تم إعادة هيكلة قطاع المشغلين وتقسيمه إلى عدة قطاعات غير موضوعي "حيث أن هذا التقسيم لم يحقق الهدف المنشود لعدم وجود دور فعال للإدارة المالية بالقطاع الأمر الذي يتعارض مع توصياتنا .

١٥- عدم قيام الشركة بتسوية باقي المبالغ المدفوعة مقدما لإحدى شركات الإستثمار الرياضى والبالغة نحو ٢٠٦مليون جنيه وذلك على الرغم من إبرام الشركة لملحق عقد رعاية مع الشركة المذكورة بتاريخ ٢٠٢٣/٦/٢٦، ولم تقم الشركة بتقييم كافة بنود ملحق التعاقد المشار اليه، فضلاً عن عدم حساب القيمة الحالية لقيمة إشتراكات العاملين عن الإشتراك لمدة ١٠ سنوات بالنوادي التابعة لشركة إستادات وفقاً لما

[1] تم تخفيضه بنحو ٥٠ مليون جنيه قيمة الديون المعدومة على بعض العملاء وفقاً لقرار مجلس الإدارة في هذا الشأن .

تقضي به معايير المحاسبة المصرية في هذا الشأن، وكذا دون تحديد الأسس التي تم بناء عليها تحديد قيمة الإشتراكات.

١٦- ما زال حساب التأمينات لدى جهات أخرى يتضمن نحو ٦ مليون جنيه تمثل قيمة مهمات مخزنية تم تسعيرها بالزيادة من قبل هيئة المجتمعات العمرانية عن الإتفاق المبرم بينهما وذلك بخلاف قيام الهيئة بخصم نحو ١٩ مليون جنيه من مستحقات الشركة تحت مسمى غرامات تأخير وعوائد إستثمارية يرجع تاريخ بعضها الى عام ٢٠١٣ وافادت الشركة بردها انه تم تطبيق نموذج الخسائر الائتمانية عليها دون ايضاح ما اتخذته الشركة من اجراءات لاستيداء حقوقها.

١٧- مازال حساب مدينين الضريبة على القيمة المضافة عملاء ظاهراً بنحو ٨١.٤ مليون جنيه (رصيد متوقف ومرحل منذ سنوات سابقة) يرجع ذلك الى خطأ في المعالجة المحاسبية لتلك المعاملات منذ سنوات بفصل الضريبة المستحقة عن حساب العميل وعدم تسويتها عند إجراء قيد السداد .

١٨- تضمنت الأرصدة المدينة نحو٤١مليون جنيه تمثل باقي قيمة دفعات التمويل البالغة نحو٩١.٣مليون جنيه المسددة لشركة الدلتا للأنظمة بموجب اتفاقية التحالف المبرمة بتاريخ ٢٠٢١/٦ فى مجال تقديم خدمات التوقيع الإلكتروني ، وتحملت الشركة نحو١١.٣٤مليون جنيه كمصروف إهلاك عن الأصول التي تم إضافتها بنحو ٥٠.٥ مليون جنيه، ونشير في هذا الصدد الى قيام الشركة بتحصيل نحو ١٥ مليون جنيه بمنافذها تم سداها لشركة الدلتا ، مما ترتب عليه تحمل الشركة المصرية لمصروف الأهلاك دون تسوية إيرادات التحالف .

١٩- تضمن حساب إيرادات استثمارات مالية مستحقة نحو ٨.٧٤٥ مليون جنيه تحت مسمى حصة الشركة المصرية المقررة من توزيعات أرباح شركة عرب سات (إستثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر) وذلك منذ صدور موافقة الجمعية العامة للشركة على التوزيع في عامي ٢٠١٩ ، ٢٠٢٠ كما لم نواف بالقوائم المالية للشركة وقرارات الجمعية عن عامي ٢٠٢١ ، ٢٠٢٢، ٢٠٢٣ علي الرغم من طلبها عدة مرات أخرها بتاريخ ٢٠٢٤/٢/٤.

٢٠- لم يتم حتى تاريخه تسوية الخلاف بين الشركة المصرية للإتصالات وشركات الكهرباء بنحو ٣٠٦ مليون جنيه والذي يمثل قيمة فروق التحاسب عن الفترة من عام ٢٠١٥ حتى ٢٠١٩/٦/٣٠، على الرغم من صدور كتاب جهاز تنظيم مرفق الكهرباء وحماية المستهلك فى ٢٠١٩/٤/٩ بأحقية الشركة المصرية للإتصالات في استرداد تلك الفروق وحقها في إقامة دعوى لاسترداد تلك الفروق خلال ثلاث سنوات فضلا عن ذلك لم يتم تسوية الفروق بين الشركة والشركة القابضة لمياه الشرب بشأن معاملة الشركة المصرية للإتصالات بفئة محاسبة تجارية وليس سياحية وفقا لتوصية الأمانة الفنية باللجنة المشكلة بالقرار الوزارى رقم ٨٥٣ لسنة ٢٠٢٠.

٢١- استمرار تضمين كل من الحسابات المدينة ، والدائنة أرصدة مرحلة منذ سنوات سابقة بلغ ما أمكن حصره منها نحو ٩٧٠.٨٠٥مليون جنيه ،نحو ١.٨٣٧ مليارجنيه علي الترتيب يرجع تاريخ بعضها إلى عام ١٩٨٤ دون تسوية، وقامت الشركة بتشكيل لجنة منذ سنوات لدراسة ذلك ولم يحدد لها تاريخ لإنهاء أعمالها .

هذا ونشير إلي تضمين الحسابات المدينة نحو٢٣ مليون جنيه علي الحسابات المختصة تم خصمها من البنوك والمدرجة ضمن حساب/ مديونيات مؤقتة طرف البنوك يرجع تاريخ بعضها إلى عام ٢٠١١ لعدم استيفاء المستندات المؤيدة.

٢٢- تضمنت الأرصدة الدائنة (دائنو خدمات إتاحة تكميلية – حياة كريمة) نحو ٣.٥٣٩ مليار جنيه قيمة التمويل المودع ببنك الإستثمار القومي لصالح المشروع منذ تاريخ توقيع البروتوكول في سبتمبر٢٠٢١ المبرم بين

الشركة وكل من وزارتي (التخطيط والتنمية الإقتصادية، الإتصالات وتكنولوجيا المعلومات) بقيمة قدرها نحو ٥.٨ مليار جنيه علي مدي زمني ١٨ شهر تبدأ من تاريخ البروتوكول وتنتهى فى مارس ٢٠٢٣، وتم إضافة نحو ٢.٧٦ مليار جنيه علي حساب الأصول الثابتة دون سند تحملت عنه الشركة مصروف اهلاك بنحو ٦٨ مليون جنيه عن الأعوام من ٢٠٢١حتي ٢٠٢٣ دون تسوية الرصيد الدائن بما يقابل قيمة مصروف الإهلاك لتحميل كل سنة بما يخصها التزاماً بما تقضي به معايير المحاسبة المصرية في هذا الشأن.

٢٣- لم يتم تحميل حساب المصروفات بنحو ٣٨.٢ مليون جنيه بيانها كما يلى :-

- نحو٢٦.١٠٣ مليون جنيه قيمة خدمات الصيانة الوقائية لوحدات ACCESS MSAN عن العقد رقم ٣/٢٠٢٠/٢١١، وخدمات Management Servries عن العقدين (٤٩/٢٠٢٠/٢١١ ، ٥/٢٠٢٣/٢١١) وزيادة سعة أنظمة IBM عن العقد رقم ٨/٢٠٢٠/٢١١ .

- نحو ٨.٦ مليون جنيه قيمة الفرق في حساب قسط الإهلاك لسنترالي الحي الحكومي (NN١، NN٢) بالعاصمة الإدارية البالغ تكلفة كل منهما نحو ٧٧.٩ مليون جنيه حيث تم حساب الاهلاك عن الربع الرابع لعام ٢٠٢٣ فقط وصحته من تاريخ تهئية الأصل للتشغيل منذ نوفمبر ٢٠٢١، ابريل ٢٠٢٣ علي الترتيب، التزاماً بأحكام الفقرة (٥٥) من معيار المحاسبة المصري رقم ١٠ الأصول الثابتة واهلاكاتها.

- نحو ٣.٥ مليون جنيه قيمة تنفيذ جناح الشركة بمعرض صناعة الهواتف المحمولة ببرشلونة والذي لم يتم إنعقاده بسبب جائحة كورونا والمدرج بحساب الإعتمادات.

٢٤- لم تتضمن الإيرادات نحو ٣٠٨ مليون جنيه المعادل لنحو١٠ مليون دولار قيمة تخفيض الرسوم المستحقة لإحدى الجهات عن عام ٢٠٢٢ وفقاً لقرار تلك الجهة فى ٢٠٢٣/٣/١٩ حيث تم تخفيض المصروفات بتلك المبالغ بالمخالفة لمعايير المحاسبة المصرية واجبة التطبيق.

٢٥- تم تعلية الإيرادات بنحو ١.٥ مليون جنيه بالزيادة تمثل الفرق بين ما تم اثباته بالإيرادات عن مسحوبات جهاز الخدمة الوطنية من الكوابل النحاسية ، وكوابل الرصاص خلال العام المالي ٢٠٢٣ البالغة نحو ٩٦.٥مليون جنيه ، وبين المثبت ببيانات إدارة المخازن البالغة نحو ٩٥ مليون جنيه، ونشير في هذا الصدد أن المديونية المستحقة علي الجهاز عن الربع الثالث والرابع لعام ٢٠٢٣ نحو٥٠ مليون جنيه (شامل ضريبة القيمة المضافة) ، مما يشير الي ضرورة العمل علي تحصيل مستحقات الشركة.

٢٦- لم تتأثر نتائج أعمال الشركة بما يخصها من تكاليف وإيرادات بقيمة ما تم تنفيذه من عمليات توريد وتركيب مهمات خاصة ببعض المشروعات المبرم بشأنها تعاقد مع الشركة العربية للمشروعات والتطوير العمراني، حيث تم إثبات التكلفة وما تم سداده من العميل ضمن حسابي الأرصدة المدينة والدائنة بنحو (٣٥٧مليون جنيه، ٢١٣.٩مليون جنيه) علي الترتيب علماً بأن هناك بعض الأعمال انتهت بالفعل، كما لم يتم تخفيض قيمة خطابات ضمان الدفعات المقدمة التي أصدرتها الشركة لصالح العميل بما تم تنفيذه من أعمال .

٢٧- لم نتحقق من صحة بعض الإيرادات من كوابل الإتصال البالغة نحو ١.٠٤٨مليار جنيه لعدم موافاتنا ببعض المستندات المؤيدة للتحقق من التحاسب على خدمات مربوطة داخل السنترالات بقطاعات التراسل على مستوى الجمهورية.

وقد سبق إبلاغ الشركة ببعض الملاحظات في هذا الشأن بموجب تقاريرنا السابقة وأخرها عن فحص القوائم المالية في ٢٠٢٣/٩/٣٠، وتم إتخاذ قرار بتشكيل لجنة لفحص أرصدة قطاع عملاء الشركات والمؤسسات وقد تم موافاتنا بخطاب من الشركة رقم (١٣٢) المؤرخ فى ٢٠٢٣/٨/٨ بشان نتائج أعمال اللجنة المشار إليها والذى إنتهى الى أنه تم فحص وتسوية نحو ٤٨٧ مليون جنيه من الفروق بين أرصدة العملاء

الدفترية والأرصدة من واقع الحاسب الألى كما تم فحص وتسوية نحو ٣٠ مليون جنيه من المتحصلات المثبتة بالأرصدة الدائنة دون موافاتنا بأى مستندات.

الـــــرأى المتحفظ :

وفيما عدا تأثير ما ورد بعاليه في الفقرات السابقة وتأثير التسويات المحتملة والتي كان من الممكن تحديد ضرورتها إذا تمكنا من التحقق من صحة قيم بعض الأصول وبعض المصروفات والإيرادات، فمن رأينا أن القوائم المالية المستقلة للشركة المصرية للاتصالات تعبر بعدالة ووضوح فى جميع جوانبها الهامة عن المركز المالي للشركة فى ٢٠٢٣/١٢/٣١ وعن نتائج أعمالها وعن تدفقاتها النقدية عن السنة المالية المنتهية فى ذات التاريخ وذلك طبقا لمعايير المحاسبة المصرية وفى ضوء القوانين واللوائح المصرية ذات العلاقة .

مع عدم إعتبار ذلك تحفظاً نورد ما يلى :-

١- تم جرد جانب من الأصول الثابتة بمعرفة الشركة وتحت مسئوليتها وقد قمنا بالإشراف على جانب من أعمال الجرد في حدود الإمكانيات المتاحة ، وقد أسفر إشرافنا عن وجود بعض الملاحظات المتكررة تم إبلاغها للشركة بموجب كتبنا أخرها رقم (٩٤) بتاريخ ٢٠٢٤/٢/٦ ، والتي أثرت على أعمال الجرد ولم نواف بالرد حتى تاريخه ، ومنها ما يلي :-

أ- عدم قيام الشركة بإجراء المطابقات اللازمة بين محاضر جرد الأصول الثابتة وسجلات الأصول في ٢٠٢٣/١٢/٣١.

ب- عدم قيام الشركة بإعداد كشوف نتائج الجرد الفعلي للمخازن المقيمة في ٢٠٢٣/١٢/٣١ لمطابقتها بالأرصدة الدفترية بحسابات مراقبة المخزون حتي تاريخ إعداد التقرير لتحديد الفروق الجردية (عجز/ زيادة) وإجراء المعالجات المحاسبية اللازمة لها وتأثير ذلك على حساب المخزون.

ج- استمرار وجود العديد من الأصول المستغنى عنها والتي تشكل أعباء تخزينية على الشركة فضلا عن عدم التخلص منها بالبيع أو التأجير لتحقيق منافع اقتصادية للشركة.

د- وجود بعض السعات للكوابل الدولية غير مستغلة تمثل طاقات عاطلة منذ سنوات بعضها تم استهلاكها بالكامل دون أن تستغل بلغ صافي تكلفتها نحو ١١١ مليون جنيه ، وكذا بعض أصول مباني وسنترالات الشركة (المعصرة، الأوبرا، مركز تحصيل بحلوان، ٠٠ألخ) علي الرغم من إنشاء إدارة عامة لإدارة الأصول الغير تشغيلية لدراسة مدي الاستفادة بالأراضي والمباني غير المستغلة بالشركة وهو الأمر الذي لم يتم .

٢- عدم إحكام الرقابة على الأصناف المدرجة ضمن العقود بدون مقابل حيث لم نواف بما يفيد استلامها لعدم تحرير محاضر فحص واستلام بلغ ما أمكن حصره منها نحو ٩٠ مليون جنيه المعادل لنحو ٣ مليون دولار عن العقود أرقام ١/٢٠١٦/٢١١ PO١٤ ، ٣/٢٠٢٢/٢١٢ ، ٣ /٢٠٢٢/٢٤١ خلال عام ٢٠٢٣ .

٣- لم يتم تأثر المخزون بقيمة العجز والبارز بمخزن الملابس - بعين شمس- وتم تشكيل لجنة تسليم وتسلم لجرد المخزن في ٢٠٢٣/١٢/١٣والتي اسفرت عن وجود بعض المخالفات والفروق الجردية، فضلاً عن تحميل حساب الأرصدة المدينة المتنوعة بنحو ٧.٢مليون جنيه قيمة (مرتجعات سلك معيب من شركة اسكاي للتوريدات، فروق عجز بمخزن IP core، فروق عجز بمخزن الكوابل ومستلزماتها)، دون الألتزام بما تقضي به أحكام المادتين (٢٢، ٣٥) من لائحة التخزين في هذا الشأن.

٤- مخالفة الشركة لأحكام المادتين (٣٤، ٤٨) من القواعد التفصيلية للائحة الشراء والبيع بشأن عدم العرض على لجنة المشتريات المركزية لإقرار ما تراه مناسبا لبيع مخزون راكد بنحو٥.٧٥ مليون جنيه للوط رقم ٢٠٢٢/٣٨٧ بطريقة استحضار عروض حيث لم يتم الوصول لسعر التثمين المحدد من لجنة التثمين البالغ ١٢٦.٨ مليون جنيه بعد مراعاتها "ظروف اللوط وسعر السوق المحلي ونوعيته وحالة المهمات وسعر أخر مبيع لمهمات متشابهة"، وكذا بالمخالفة لتوصية السيد الخبير المثمن بتقريره المؤرخ ٢٠٢٣/٢/٢٠ حيث أوصي بتقييم المخزون بنحو ٥ مليون جنيه وبأن "الأسلوب الأمثل للبيع عن طريق المزايدة العلنية"، في حين تم البيع باستحضار عروض بالجلسة المنعقدة بتاريخ ٢٠٢٣/٢/٢١ مما ترتب عليه وجود تفاوت كبير في تقييم قيمة المهمات من قبل لجنة التثمين بالشركة بتاريخ ٢٠٢٣/١/٣.

٥- وجود قصور فى بعض البيانات الفنية وسجلات الأصول الثابتة والسجلات المالية ومن مظاهر ذلك ما يلي:

- عدم تضمين سجلات الأصول أى تحليلات للسعات والفرعات ومحطات الإنزال الخاصة بكابل مينا البحرى البالغ قيمته نحو١.١١٥ مليار جنيه منذ عام ٢٠١٨ حيث يتم الاكتفاء ببيان فني للكوابل الدولية دون إظهار أثر ذلك علي سجلات الأصول.

- عدم استيفاء سجل الأصول الثابتة بكافة البيانات التفصيلية وذلك نتيجة لقيد معظم الأصول المضافة خلال الفترة من عام ١٩٩٨ حتى عام ٢٠٠٤ بصورة إجمالية مما ترتب عليه عدم إجراء المطابقات اللازمة بين سجلات الأصول والأصول الموجودة فعليا.

- التأخر في رسملة بعض الأصول منها (أجهزة تراسل، CORE) والتي يرجع تاريخ دخول الخدمة لبعضها لعام ٢٠١٦ وقد بلغ ما أمكن حصره منها نحو ١٦١ مليون جنيه وتحملت عنها الشركة نحو ٧٨.٧ مليون جنيه مصروف أهلاك عن العام المالي ٢٠٢٣.

٦- عدم وجود سجلات تحليلية مرتبطة بمنظومة الحسابات المالية لأرصدة العملاء وأرصدة التأمينات الخاصة بها، فضلاً عن عدم إصدار القواعد التنفيذية حتي تاريخه للائحة التجارية المعتمدة منذ ٢٠٢٠/٩/١٠.

٧- إستمرار الشركة في الاستثمار في شركات[٢] بنحو ٣٩.٦٥ مليون جنيه مكون عنها إضمحلال بنحو ٣٤.٢ مليون جنيه لم تحصل الشركة عنها أية عوائد نقدية علما بأن قيمة الاستثمارات المشار إليها تمثل نسبة ٣٥% من الإستثمارات المتاحة للبيع ونشير فى هذا الصدد إلى أن تضمين حساب الإستثمار نحو ١٠ مليون جنيه في الشركة المصرية لخدمات التوقيع الإلكتروني (شركة شقيقة) وقد تضمن بالخطأ نحو٢.٥ مليون جنيه (يمثل قيمة استكمال نصيب الشركة المصرية في رأس المال للشركة المذكورة مسددة منذ ٢٠١٤/٦) و لم يتم إنهاء و التأشير بالسجل التجاري لتلك الحصة لعدم استكمال باقي الشركاء لحصصهم مما يحول دون التأشير في السجل التجاري.

٨- بلغت أرصدة القروض والتسهيلات الإئتمانية في ٢٠٢٣/١٢/٣١ نحو ٤٩.٣مليار جنيه (مقابل نحو ٣٠.٧مليار جنيه في ٢٠٢٢/١٢/٣١) بزيادة قدرها نحو١٨.٦ مليار جنيه تحملت الشركة عنها مصروفات وفوائد مدينة نحو ٤.٣ مليار جنيه مقابل نحو ١.٣ مليار جنيه عام ٢٠٢٢، مما يستوجب معه إعداد الدراسات اللازمة للحد من الاعتماد علي مصادر التمويل الخارجية درءاً لتكبد الشركة أعباء وفوائد تمويلية في ضوء إرتفاع اسعار الصرف للعملات الأجنبية.

٩- وجود مبالغ متحفظ عليها لدى بعض البنوك منذ سنوات بلغ ما أمكن حصره منها نحو ٤٦ مليون جنيه يرجع بعضها لعام ٢٠٠١، ولم نقف على أسباب عدم تنفيذ بعض الأحكام الصادرة برفع الحجز الإداري عن بعض

[٢] - العربية لتصنيع الحاسبات ، الثريا ،المصرية لصناعة المعدات التليفونية ، النيل ،الوطنية لتليفون المحمول.

المبالغ، علي الرغم من إفادة الشركة بردها علي تقاريرنا عن فحص القوائم المالية المستقلة في ٢٠٢٣/٩/٣٠ بأنه " صدر العديد من الأحكام لصالح الشركة وجاري استخراج الصيغ التنفيذية لها" وهو الأمر الذي لم يتم مما أضاع على الشركة الإستفادة من عوائد تلك المبالغ .

ويتصل بما سبق عدم قيام الشركة بالإفصاح ضمن الالتزامات المحتملة في ٢٠٢٣/١٢/٣١ عن باقي قيمة المطالبات الواردة من بعض الجهات والتي بلغ ما أمكن حصره منها نحو ٢٠ مليون جنيه بالمخالفة لما تقضي به معايير المحاسبة في هذا الشأن.

١٠- مخالفة الشركة للائحة التجارية والتي تقضي بإيقاف تقديم الخدمة في حالة عدم إلتزام العميل بالسداد الأمر الذى ترتب عليه تضخم المديونية على العميل شركة نور لنظم المعلومات حيث بلغت فى٢٠٢٣/١٢/٣١ نحو ٢٩٤ مليون جنيه (عملاء وأوراق قبض) مكون عنها إضمحلال بنحو ٢٤٣ مليون جنيه، وقامت الشركة بعقد إتفاقية للتسوية بينها وبين الشركة المذكورة (في ٢٠٢١/١/١٧، وملحقها في ٢٠٢٢/٢/١٣).

الأمر الذى ترتب عليه قيام الشركة المصرية للإتصالات بتجديد خدمات العميل المذكور عن عامي ٢٠٢٢، ٢٠٢٣ بنحو ١٠٤ مليون جنيه وتم تحصيل نحو ١٤ مليون جنيه خلال عام ٢٠٢٣ بالمخالفة للإتفاقية المذكورة والتى تنص علي "سداد شركة نور لقيمة الخدمات المقدمة من الشركة المصرية للإتصالات مقدما".

١١- لم نقف على أسباب قيام الشركة المصرية للإتصالات بتجديد التعاقد لمدة ثلاث سنوات مع شركة "CNE " للقنوات بدءا من ٢٠٢١/١/١ ينتهي في ٢٠٢٣/١٢/٣١ بشروط مجحفة لها بالرغم من عدم تحقيق عدد المشتركين المستهدف بالعقد الأول المنتهي في ٢٠٢٠ لعدد ١٠الآف مشترك وبسداد مبلغ نحو٨.٦ مليون جنيه خلال المدة المشار إليها حيث بلغت نسبة المحقق إلى المستهدف من العقد الأول نحو ٤.٥ % فقط .

ونشير في هذا الصدد إلي تضمين العقد المجدد لبعض الشروط منها (تلتزم الشركة المصرية بتحقيق إشتراكات " لعدد ٢٥ ألف مشترك كحد أدني خلال مدة التعاقد، وأن تسدد الشركة عن ذلك العقد بما يعادل نحو ٢.٣٥٠ مليون دولار، وكذا نم زيادة متوسط تكلفة المشترك الواحد من ٦٦دولار بالتعاقد الأول ليصبح نحو ٩٤ دولار بالتعاقد الجديد بدون أيه مبررات لتلك الشروط، وقد بلغت الإيرادات المحققة منذ بدء التعاقد وحتي عام ٢٠٢٣ نحو ٥.٢ مليون جنيه وفقاً لبيانات الشركة الواردة لنا في أغسطس ٢٠٢٣، ويتصل بما سبق عدم موافاتنا بما تم إتخاذه من إجراءات حيال ما تم ذكره خاصة في ظل إرتفاع سعر الدولار وما تم الإشارة اليه برد الشركة علي تقريرنا عن فحص القوائم المالية في ٢٠٢٣/٩/٣٠ من عدم وجود نظام تجاري عادل.

١٢- عدم تحقيق التعاقد مع شركة watch it للحد الأدني من الإشتراكات المنصوص عليها بالتعاقد البالغ قيمته ١٠٠ مليون جنيه بعدد إشتراكات ٥ مليون مشترك عن ٣٦ شهر تبدأ من ٢٠٢٠/٦ ، حيث بلغ عدد الإشتراكات المحققة نحو ٢.٢ مليون مشترك، ويتصل بما سبق تحقيق الشركة لإيرادات عن عدد ١٦٢ ألف مشترك خلال الفترة من يوليو حتي ديسمبر٢٠٢٣ دون تحميل المصروفات بما يخصها من تكاليف لمقابلة تلك الإيرادات.

١٣- بلغ رصيد عملاء فاتورة أفراد بقطاع المحمول فى ٢٠٢٣/١٢/٣١ نحو ٢٣٣مليون جنيه منها نحو ٩٣.٥ مليون جنيه متأخرات على بعض الأفراد يرجع بعضها لأكثر من عام وهو ما يخالف شروط التعاقد، دون موافاتنا بأسباب ذلك.

جمهورية مصر العربية
الجهاز المركزى للمحاسبات
إدارة مراقبة حسابات الإتصالات

تقرير عن المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى:

- تمسك الشركة المصرية للإتصالات حسابات مالية منتظمة تتضمن كل ما نص القانون ونظام الشركة على وجوب إثباته فيها وقد وجدت القوائم المالية المستقلة متفقة مع ما هو وارد بتلك الحسابات وقد تم جرد الأصول الثابتة في ٢٠٢٣/١٢/٣١ بمعرفة الشركة طبقا للأصول المرعية.
- البيانات المالية الواردة بتقرير مجلس الإدارة المُعد وفقاً لمتطلبات القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية متفقة مع ما هو وارد بدفاتر الشركة وذلك في الحدود التي تثبت بها مثل تلك البيانات بالدفاتر.

تحريراً في : / /٢٠٢٤

وكـــلاء الـــــوزارة

نـــواب أول مـديـــر الإدارة

محاسب / حسن سعيد يوسف	محاسبة / هويدا السيد صابر	محاسبة/ داليا أحمد البسيونى
محاسبة / عبير طلعت عبدالعزيز	محاسبة/ أمانى فؤاد عباس	محاسب/ مصطفى محمد مصطفى
محاسب/ شريف فاروق الدسوقي	محاسبة / فايزة محمد كامل	محاسبة/ نحمده أبراهيم محمد

القائم بعمل الـــوكيـــل الأول
مدير الإدارة

" محاسبة / نبيله محروس حلمى "